المجلس التنفيذي للصندوق يختتم مشاورات عام 2016

«النقد الدولي»: الكويت تتمتع بوضع جيد للتخفيف من تأثير انخفاض أسعار النفط

تراجع الإيرادات النفطية أدى إلى حدوث عجز مالي كبير في السنة المالية

■ كفاية رأسمال البنوك سجلت معدلات مرتفعة وصلت إلى نحو 17.9 في المئة

■ أسعار النفط المنخفضة واستمرارها لمدة أطول يدعو للمثابرة على تنفيذ الإصلاحات

صندوق النقد الدولي

أعلن صندوق النقد الدولي في بيان صحفي صدر بتاريخ 17 يناير 2017 اختتام مشاورات عام 2016 مع دولة الكويت بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق. وفيما يلي ترجمة موجزة لمضمون البيان الصحفي الصادر عن الصندوق.

أكد البيان الصحفي على استمرار النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية في التوسع، وإن كان بوتيرة أبطأ، مما يعكس تأثير انخفاض أسعار النفط، حيث تباطأ نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية من نحو 5% في عام 2014 إلى ما يُقدّر بنحو 3.5% في عام 2015، وذلك مدفوعًا بتزايد أثر حالة عدم اليقين على معدلات الاستهلاك. وبالرغم من التحسّن في تنفيذ المشاريع الواردة ضمن الخطة الإنمائية الخمسية، فإن المؤشرات المتاحة تُشير إلى تباطؤ معتدل في نمو القطاعات غير النفطية هذا العام، كما سجل معدل التضخم السنوي نحو 3% في عام 2015، ومن المتوقع أن يرتفع ليصل إلى نحو 3.5% في عام 2016، ليعكس الارتفاع الأخير في أسعار البنزين.

وأشار البيان إلى أنه وبالرغم من الجهود المبذولة لاحتواء الإنفاق الحكومي فقد تراجعت الحسابات المالية والخارجية بشكل ملحوظ، وظهرت الحاجة لتمويل الموازنة العامة، حيث أدى تراجع الإيرادات النفطية إلى حدوث عجز مالي كبير في السنة المالية 2017/16 بنحو 17.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

واستمر القطاع المالي قويًا وظروف الائتمان مواتية. ووفقًا لبيانات يونيو 2016، سجلت كفاية رأسمال البنوك معدلات مرتفعة وصلت إلى نحو 17.9%، ومعدلات ربحية قوية مُقاسة بالعائد على الأصول وصلت إلى نحو 1%، كما شهدت نسبة القروض غير المنتظمة انخفاضًا لتصل إلى نحو 2.4%، وارتفعت نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة إلى نحو 206%. كما تُعتبر السيولة المصرفية مريحة، وشهدت معدلات النمو السنوية للتسهيلات الائتمانية المقدمة إلى القطاع الخاص نموًا بوتيرة قوية، مدفوعًا بشكل رئيسي بنمو القروض المقسطة.

تقييم أعضاء المجلس التنفيذي

وافق أعضاء المجلس التنفيذي على تقييم خبراء الصندوق، وذلك على النحو الآتي:

• تتمتع دولة الكويت بوضع جيد ومناسب للتخفيف من تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد. وقد تراجعت الأوضاع المالية والخارجية بشكل ملحوظ وتباطأ النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية بشكل معتدل إلى نحو 3.25% في عام 2015 مقابل نحو 5% في عام 2014، وذلك مدفوعًا بانخفاض أسعار النفط. ومع ذلك، توفر المصدات المالية الكبيرة ونسب الدين الحكومي المنخفضة مساحة للسياسة الاقتصادية لضبط أوضاع المالية العامة بشكل تدريجي مع زيادة دعم الاستثمار العام للنمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن تحسّن الأوضاع المالية والخارجية مع تعافي أسعار النفط، وزيادة معدل النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية ليصل إلى نحو 4% على المدى المتوسط مدعومًا بالتحسّن المستمر في تنفيذ المشاريع الواردة ضمن الخطة الإنمائية الخمسية. ويُمثل المزيد من التراجع المستمر في أسعار النفط الخطر الرئيسي على تلك التوقعات. وهناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تؤثر على التوقعات الاقتصادية تتمثل بتباطؤ تنفيذ المشاريع، وتزايد التقلبات في الظروف المالية العالمية، وامتداد المخاطر الأمنية الإقليمية المتصاعدة.

• إن أسعار النفط المنخفضة واستمرارها لمدة أطول يدعو للمثابرة على تنفيذ الإصلاحات. وتركّز استراتيجية الحكومة للإصلاح المكوّنة من ستة محاور على إصلاح المالية العامة وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل للمواطنين. كما أن الخطوات الحكومية المتمثلة بالجهود الرامية إلى ترشيد الإنفاق الجاري، بما في ذلك إصلاح أسعار البنزين وأسعار الخدمات الحكومية في الآونة الأخيرة، واتخاذ تدابير لتسهيل التراخيص التجارية، هي خطوات في الاتجاه الصحيح. وأكد الخبراء بأن المحافظة على التوافق لصالح التحول الاقتصادي وزخم الإصلاح أمر بالغ الأهمية لنجاح هذه الاستراتيجية.

• ينبغي أن تُركّز الإصلاحات المالية على معالجة تقلبات المالية العامة الأساسية وأن تُصمم للحد من أي تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. وسيساهم الإلغاء التدريجي لدعم الوقود والكهرباء وضبط فاتورة الأجور والمرتبات من خلال إصلاحات مصممة بشكل جيد في تجنب تفاقم التكاليف الأولية وتقليل جمود الموازنة العامة. كما أن إدخال الضريبة على دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة وإعادة تسعير الخدمات الحكومية سيؤدي إلى تنويع الإيرادات بعيدًا عن النفط. وينبغي أن يتم تصميم وتتابع هذه الإصلاحات المالية بهدف تحقيق التوازن بين زيادة الادخار الحكومي إلى مستويات تتوافق مع اعتبارات الإنصاف بين الأجيال من جهة، والتخفيف من التأثيرات السلبية لضبط أوضاع المالية العامة على النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. كما أن الإطار متوسط الأجل للمالية العامة على أساس التنفيذ من أعلى إلى أسفل، وتحديد الأهداف متوسطة الأجل بوضوح يُساعد في توجيه خطط ضبط أوضاع المالية العامة والحد من مخاطر تنفيذ تلك الإصلاحات.

• ينبغي تقييم خيارات تمويل عجز الموازنة العامة ضمن إطار شامل لإدارة الأصول والخصوم مع مراعاة الروابط المالية الكلية. حيث يستند النهج الحالي للحكومة على مزيج التمويل المتوازن الذي يجمع بين مواصلة السحب من أصول صندوق الاحتياطي العام والاقتراض الداخلي والخارجي بما يُساعد على تخفيف مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان والمحافظة على مستوى مرتفع من المصدات المالية السائلة. إن استمرار التقدم نحو تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية، بما في ذلك دعم إدارة الموجودات والمطلوبات بشكل أشمل وأطول أجلاً، وتحسين عمليات إصدار السندات، والعمل على زيادة الشفافية من شأنه ضمان الإدارة الفعالة للدين ودعم تطوير أسواق السندات المحلية.

• هناك خطوات يمكن اتخاذها لتعزيز مرونة القطاع المالي، ويرحب خبراء الصندوق بمبادرات بنك الكويت المركزي لتعزيز مراقبة القطاع المصرفي والمالي في ضوء المخاطر المحتملة بحدوث المزيد من الانخفاض المستمر في أسعار النفط، ومخاطر القطاع المالي المرتبط باقتصاد غير متنوع إلى حد كبير. كما أن وضع إطار عمل رسمي لتفعيل إجراءات التحوط الكلي وإصلاحات لتسهيل استرداد الديون، وتطوير إطار للتنبؤ بالسيولة، وتعزيز إطار عمل لإدارة الأزمات، بما في ذلك إدخال نظام تسوية خاصة بأوضاع البنوك وآلية لضمان الودائع سيُساعد كل ذلك في تعزيز كبير لمرونة القطاع المالي مع ضمان تسوية مناسبة لأوضاع البنوك في حالة نشوء أية ضغوط.

• إن سياسة ربط سعر صرف الدينار بسلة «غير معلنة» من العملات تعتبر سياسة ملائمة للاقتصاد الكويتي وتحقق -دعامة فعّالة للاستقرار النقدي. ويمكن لإصلاحات المالية العامة أن توفر دعمًا إضافيًا وتغطية جزء كبير من الفجوة المعتدلة في الحساب الجاري عن طريق زيادة مدخرات المالية العامة على المدى المتوسط على النحو الموصى به.

• إن إصلاحات سوق العمل والجهود المبذولة لتعزيز دور القطاع الخاص مهمة لتنويع وتعزيز خلق فرص العمل للمواطنين. والمواءمة الأفضل للحوافز في سوق العمل ضرورية لتشجيع المواطنين للعمل في القطاع الخاص، كما تساعد زيادة استخدام عمليات التخصيص والشراكات مع القطاع الخاص على زيادة الإنتاجية والاستثمار في القطاع الخاص وخلق فرص العمل للمواطنين. ومن الأمور المهمة لنجاح هذه الاستراتيجية الاعتماد على الأطر القانونية والمؤسسية الأقوى التي تعزز المنافسة وتخفض التكاليف الضمنية والالتزامات المحتملة على الحكومة. وينبغي أن يقترن ذلك بمزيد من الخطوات لتحسين بيئة الأعمال، بما في ذلك تسهيل الحصول على الأراضي والتمويل، والحد من عبء الإجراءات الإدارية والتعليمات المعقدة، وتشجيع المنافسة، وتسهيل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

■ سياسة ربط سعر صرف الدينار بسلة «غير معلنة» من العملات تعتبر ملائمة للاقتصاد الكويتي

«منتدى دافوس»: العالم لا يمكنه إدارة ظهره للعولمة والتغير التقني «الجارف»

لاغارد: يتوجب تشكيل شبكات أقوى للضمان الاجتماعي والخوض في الإصلاحات المالية والهيكلية

جانب من الحلقة النقاشية

اتفقت مجموعة من كبار خبراء المال والاقتصاد امام منتدى دافوس الاقتصادي العالمي على ان العالم لا يمكن أن يدير ظهره للعولمة أو «التغير التقني الجارف» أو تطلعات الطبقة المتوسطة.

وشدد هؤلاء الخبراء في الوقت ذاته خلال حلقة نقاشية ضمن اعمال الدورة ال47 للمنتدى على ان «وضع سياسات صحيحة ووائقة هو السبيل لمواجهة المخاوف من التيارات اليمينية الشعوبية في الدول المتقدمة».

فمن جانبها قالت المدير العام لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد في الحلقة «أن الفرصة الآن سانحة لوضع سياسات تساعد الدول تضمن عدالة اكثر في التوزيع وتلافي مشكلات عدم المساواة للفرط الذي يعرقل النمو المستدام».

وحثت لاغارد ايضا على «ضرورة تشكيل شبكات اقوى للضمان الاجتماعي والخوض في الاصلاحات المالية والهيكلية وتطوير سياسات التعليم لمساعدة كل من الشباب والعمال على الاستعداد للتغيير التقني الذي اقتحم الكثير من مجالات العمل».

من جهته اشار الاستاذ بجامعة هارفارد الامريكية لورانس سامرز في النقاش الى ان عدم المساواة ليس سوى احد اسباب ارتفاع الشعبوية في الدول المتقدمة موضحا ان وجود شعور جارف من الطبقة الوسطى في الدول المتقدمة بأن الحكومات لم تعد تلبي تطلعاتها ساهم في زيادة هذا المنحى ايضا.

وحث سامرز على ضخ استثمارات في البنى التحتية والتعليم لدعم الطبقة المتوسطة وعدم السماح للشركات الكبرى واصحاب رؤوس الاموال بالتعامل مع نظم ضرائبية مختلفة عن تلك السارية للعامة.

كما اشار ايضا الى ان العولمة اليوم تقلل من عمليات واستيراد وتصدير البضائع مع اعتمادها بشكل أكبر على سلاسل التوريد العالمية المتكاملة.

واتفق راي داليو وهو مؤسس احدى شركات الاستثمارات الامريكية مع هذا الرأي مؤكدا ان العالم يشهد الآن «اكبر فجوة في الثراء بين الاغنياء والفقراء منذ ثلاثينيات القرن الماضي» فضلا عن تنامي شعور الطبقة الوسطى بان النخب الحاكمة لا تمثل تطلعاتهم.

في المقابل دافع وزير مالية البرازيل هنريك ميريليس عن العولمة موكدا انها «سمحت بخروج اعداد هائلة من الناس من الفقر وحققت نتائج ايجابية في مجملها».

وقال ان غضب الطبقة الوسطى «ليس عاما في كل الدول بل في بعض الدول المتقدمة» مشيرا في هذا السياق الى ان «الطبقة المتوسطة في العديد من الدول الناشئة مثل البرازيل قد شهدت نموا قويا خلال العشرين عاما الماضية».

بدوره اوضح وزير الاقتصاد والمالية الايطالي بيير كارلو بادون في مداخلته ان «العولمة على اعتاب مرحلة جديدة الآن» مطالبا صانعي السياسة الاوروبيين بالاصغاء الى المخاوف الصادرة من الطبقة المتوسطة والمعنية بمستقبلهم ومستقبل الاجيال القادمة.

ورأى ان الحلول يجب ان تتضمن «استجابات صحيحة واستراتيجيات متماسكة» لمواجهة تحديات مثل محاولات الهجرة المتواصلة الى اوروبا وتوليد الثقة في قطاع الاعمال.

يذكر ان الدورة ال47 للمنتدى الاقتصادي العالمي تنعقد تحت شعار (القيادة استجابة ومسؤولية) بحضور ثلاثة آلاف من كبار صناع القرار السياسي والاقتصادي في العالم ونخبة من الاكاديميين ورؤساء منظمات اممية ودولية وممثلين عن المجتمع المدني.

بعد حصولهم على شهادات معتمدة

«الدراسات المصرفية» يكرم 36 موظفاً من «بيتك»

مجموعة من الخريجين مع عدد من قيادي «بيتك»

كرم «معهد الدراسات المصرفية» 36 خريجا من موظفي بيت التمويل الكويتي «بيتك» لحصولهم على شهادات مهنية معتمدة ضمن حفل تكريم الخريجين من متدربي معهد الدراسات المصرفية للعام 2015-2016 الذي اقيم يوم امس الاول في غرفة التجارة والصناعة تحت رعاية محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل وبحضور ابرز القياديين ومدراء الموارد البشرية والتدريب في البنوك المحلية.

وشملت الشهادات: شهادة ادارة الائتمان (CCM)، وشهادة ادارة الائتمان متقدم (ACCM)، وشهادة مدير فرع مصرفي معتمد (CBBM)، وشهادة مساعد مدير فرع مصرفي معتمد (CABBM) بالاضافة الى برنامج ادارة المخاطر (RMC).

ويعتبر «بيتك» من اكبر المشاركين في عدد الخريجين في برامج الشهادات المهنية المعتمدة، ما يؤكد الاهتمام الكبير الذي يوليه البنك في تطوير موارده البشرية بكافة الادوات والسبل وتلبية احتياجاتهم التدريبية المختلفة وصقل مهاراتهم لتطبيق ما اكتسبوه في ساحات العمل المصرفي كل في اختصاصه بما يساهم في رفع اداء المؤسسة والارتقاء بمستوى خدمة العملاء فيها والتي اصبحت احد الاركان الرئيسية لتقييم اداء المؤسسات المصرفية . وكذلك المساهمة في دفع عجلة التنمية الشاملة. كما يشكل تكريم الخريجين حافزا ايجابيا للكوادر البشرية في «بيتك» للارتقاء بمستوى الاداء وتعزيز القدرات على المنافسة والتميز.

وفي كلمته لافتتاح الحفل، اشاد مدير عام معهد الدراسات المصرفية د. يعقوب يوسف الرفاعي بجهود «بيتك» في رفع كفاءة الموارد البشرية الكويتية لتحقيق اعلى مستويات اداء بكفاءة واتقان مزودة بكل التقنيات الحديثة للعمل المصرفي، مشددا على اهمية الشهادات المهنية المعتمدة في صقل مهارات وخبرات الموظفين والارتقاء بتحصيلهم العلمي الذي يساعد كذلك على الترقي الوظيفي.

ويحرص «بيتك» على مواكبة افضل ما وصلت اليه العلوم المصرفية واستقطاب افضل العناصر البشرية وتطويع كافة الادوات الملائمة للعمل المصرفي من خلال تنظيم دورات نوعية لموظفيه بالتعاون والتنسيق مع معهد الدراسات المصرفية وجهات ومؤسسات مرموقة بما يساهم في تبادل الخبرات وتعزيز الشراكات والتعاون المؤسساتي.

تراجع معدل البطالة في بريطانيا لأدنى مستوى منذ مطلع 2006

اظهرت بيانات رسمية تراجع معدل البطالة في بريطانيا بين سبتمبر ونوفمبر الماضيين الى 4ر8 بالمئة وهو ادنى مستوى يسجل منذ مطلع عام 2006.

وأوضحت البيانات التي وردت ضمن تقرير لمكتب الاحصاء الوطني ان حجم البطالة تراجع 52 الفا مقارنة بالفترة بين يونيو وأغسطس الماضيين لينخفض اجمالي العاطلين عن العمل الى 6ر1 مليون شخص.

واشارت الى ان اجمالي عدد الموظفين في البلاد بلغ 8ر31 مليون شخص اي ما يمثل 5ر74 بالمئة وهي ثاني اعلى نسبة توظيف في تاريخ البلاد مضيفة ان 3ر23 مليون موظف يعملون بدوام كامل بينما يعمل 5ر8 مليون شخص بدوام جزئي.

واكدت البيانات ان معدل البطالة تراجع خلال ربعين متتاليين عقب استفتاء يونيو الماضي وذلك لأول مرة منذ منتصف عام 2015 مضيفة ان عدد طالبي الاعانات الاجتماعية تراجع حتى الشهر الماضي باكثر من عشرة الاف الى 8ر797 الف شخص.

وبينت من جهة اخرى ان متوسط قيمة الرواتب الأسبوعية دون حساب العلاوات والمكافآت سجلت بنهاية نوفمبر الماضي ارتفاعا بنسبة 2ر7 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من عام 2015. واعتبر خبراء اقتصاد ان استمرار تراجع معدلات البطالة يعزز الثقة اكثر في صلابة الاقتصاد البريطاني وقدرته على تجاوز التقلبات المالية التي نجمت عن استفتاء الخروج من الاتحاد الاوروبي وما اعقبه من جدل سياسي بشأن مستقبل العلاقات التجارية بين لندن وبروكسل.